هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

اللسانيات العربية

Allisanyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٤ صفر ١٤٣٨هـ نوفمبر ٢٠١٦م

- مشروع البابطين المعجمي للشعراء وإسهاماته الضمنية في اللسانيات التوثيقية العربية

- طرق التمثيل التركيبي في اللسانيات العربية المعاصرة

- أيّ الموصولة في اللغة العربية دراسة تركيبية مقارنة

- إرادة المتكلّم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه

- أغلفة المجلات السعودية بين النص اللغوي والنص البصري

- الأسئلة وفعاليتها داخلَ الفصلِ في تعليم العربيّة للناطقين بغيرها

- قراءة في كتاب «النحت في اللغة العربية: دراسة ومعجم»

قراءة في كتاب
«النحت في اللغة العربية: دراسة ومعجم»

تأليف الدكتور: أحمد مطلوب
تقديم: د. عمر محمد سعيد [*]

كانت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٧٨ م إيذانًا ببدء مرحلة جديدة في حياة المجتمع العربي بعامة واللغة العربية بخاصة؛ فقد بدأ هذا المجتمع يتعرف معالم الحضارة الحديثة بجميع مكوناتها الثقافية والفكرية والفنية والعلمية، وكان عليه أن يتعامل (طوعًا أو كرهًا) مع عناصر هذه الحضارة، ويتفاعل معها حتى يمكنه الإفادة منها والإسهام فيها.

ولم يكن له أن يحقق ذلك دون أن تساعده لغته العربية على استيعاب هذه الحضارة ومواكبتها والتعبير عنها. من هنا تجددت المواجهة بين العربية والحضارة!

نعم سبق للعربية أن عاشت مثل هذه المواجهة في موقفين سابقين: الأول بعد ظهور الإسلام؛ إذ كان على العربية أن تعبر عن عقيدته وتشريعاته والأفكار التي يحتويها ويدعو إليها، وقد نجحت في ذلك أيما نجاح؛ فاستوعبت وعبَّرت ونقلت وكانت خير وعاء لمصادر الإسلام، وتعاليمه، وعلومه. أما الثاني فكان مع الحضارة التي نشطت وتنوعت مجالاتها فكرًا وعلما وفنا في العصر العباسي وقد نجحت أيضا في تمثلها واستيعابها والتعبير عنها.

وربما كان انتصار اللغة العربية في هاتين المواجهتين مرجعه إلى عوامل كثيرة، لعل من أهمها وجود ما يعضِّد العربية ويساندها من حُكْم ودين، فضلا عن أن المجتمع المسلم الذي استوعب هذه الحضارة لم يكن متلقيًا لها فقط، بل كان مبدعا فيها ومطورًا لها ومتحكمًا إلى حد كبير في أدواتها، كما أن حركة تلك الحضارة وإيقاعها لم يكونا على النحو الذي نراه في إيقاع الحضارة الحديثة وحركتها .

* - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أما في العصر الحديث، فالأمر جد مختلف حيث إيقاع الحضارة أسرع وحركتها أقوى، والمجتمع العربي ليس مشاركا في صناعة هذه الحضارة بالمعنى الدقيق أو مبدعا لبعض عناصرها، بل هو متلق لها ومنتفع بها.

من هنا كان هذا السؤال الذي أخذ يتردد بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن: هل تستطيع اللغة العربية (بخصائصها البنائية والمعجمية والدلالية) الوفاء بمطالب هذه الحضارة والتعبير عن مفاهيمها وخاصة في مجالي العلوم والفنون؟

لم تكن الإجابة عن هذا السؤال سهلة! كما لم تسلك طريقا واحدة، بل تعددت المسالك وتباينت الجهود، وإن سعت جميعها إلى إثبات أن العربية لغة حية قادرة على استيعاب الحضارة الحديثة والتعبير عن مكوناتها العلمية والفنية والثقافية؛ ومن ثم فليس هناك من مسوغ علمي أو حضاري لتلك الأصوات التي ما فتئت تنادي بأن يتخلى المجتمع العربي عن لغته لصالح اللغات الأوربية الحديثة كالإنجليزية أو الفرنسية وغيرها حتى يمكنه أن يلحق بركب الحضارة المعاصرة ويشارك في صناعتها والإفادة منها.

ومن هنا كان سعي اللغويين (مجامع وأفرادًا) وكثير من العلميين والمترجمين إلى البحث في وسائل تنمية العربية وأساليبها في صوغ المصطلح العلمي والحضاري وتفعيلها وإطلاق يد القياس فيها أخذًا بالقاعدة التي تقرر: «أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب». ومن ثم بدأوا يتحدثون عن الاشتقاق، والنقل الدلالي أو المجاز، والتعريب، والتركيب، والنحت، وغيرها من الوسائل التي تعرفها العربية في النمو اللغوي.

ويأتي كتاب (النحت في اللغة العربية: دراسة ومعجم. للدكتور أحمد مطلوب) ضمن هذه الجهود، حيث يحاول أن يقدم من خلال مائة وست وستين صفحة تعريفا بالنحت بوصفه وسيلة مهمة من وسائل تنمية اللغة العربية في المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية. وقد صَدَّر المؤلف كتابه بمقدمة موجزة أشار فيها إلى عكوفه على دراسة النحت مادة وتأريخا حتى توفر له قدر لا بأس به من الدراسات والأبحاث والرؤى فضَّل أن يضعها جميعا بين يدي الدارسين والمهتمين بتعريب العلوم لعلهم يجدون فيها طِلبتهم وحاجتهم .

جاء الكتاب في قسمين، خلص القسم الأول منهما لدراسة مواقف اللغويين من

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

النحت، وذلك من خلال مبحثين اثنين، تناول في الأول مواقف القدماء، وتناول في الثاني مواقف المعاصرين. أما القسم الثاني من الكتاب، فقد جعله مسردا ألفبائيا للمنحوتات التي استطاع الوقوف عليها في القديم والحديث.

في المبحث الخاص بمواقف القدماء حرص المؤلف على أن يتتبع هذه المواقف ليستبين له تصورهم لظاهرة النحت، و إدراكهم لها، ورأيهم في قياسيتها. والحق أن المؤلف كان أمينا في رصده لهذه المواقف على الرغم من ميله إلى جانب القول بالقياس.

وتستطيع من خلال الدراسة التي قدمها أن تلاحظ أن هناك من اللغويين القدماء من توقف عند ظاهرة النحت في العربية، فعرَّفها وكان مدركا لتأثيرها في بعض الأبنية العربية، لكنه لم يقل بقياسيتها ولم يجعلها مناطًا للقياس. نلاحظ ذلك عند الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، وهو أول من أشار إلى الظاهرة في معرض حديثه عن أن العربية لا تقبل ائتلاف العين مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يشتق فعل من جمْع بين كلمتين مثل: «حَيَّ على» كقول الشاعر:

ألا رُبَّ طَـيْفٍ بـات منـك مُعَـانِقِي إلى أن دعـا داعي الفـلاحِ فَحَيْعَـلا

فالخليل يرى أن هذه الكلمة «حَيْعل» قد ولِّدت وجمعت من «حيَّ» و«على»، ومنها قيل: «حيْعل يُحَيْعِل حيْعلةً و «قد أكثرت من الحيْعلة»؛ ومثلها: قولهم: «تعبْشَمَ الرجلُ وتَعَبْقَسَ ورجل عبْشَميٌّ إذا كان من عبدِ شمسٍ أو عبدِ قيسٍ، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين واشتقوا فعلا» (الخليل ١/ ٦٠). ويعلق الخليل على ذلك قائلا: «فهذا من النحت فهذا من الحجة».

ونتفق مع المؤلف (مطلوب/ ٦) في أن الخليل اكتفى بالإشارة إلى الظاهرة في صورتيها: النحت النَسَبِيّ، والنحت الفعلي دون القول بقياسيتها.

بينما لم يعن سيبويه (ت ١٨٠ه) بتقديم تصور واضح لها، فضلا عن القول بجريان القياس فيها. والأمر نفسه عند ابن جني (ت٣٩٢) الذي اكتفى بالإشارة إلى الظاهرة في معرض حديثه عن الاشتقاق من الحروف والأصول والجمل، وقضية التقارب في الألفاظ والمعاني .

ثم يتوقف المؤلف (مطلوب/ ٩) عند ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) الذي شغف

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بظاهرة النحت، وابتدع لنفسه مذهبًا جديدًا فيها لم يسبق إليه؛ فقد قال إن أكثر الرباعي والخماسي منحوت (في حين أن الخليل عدَّهما أصلًا وكذلك رأى سيبويه)، وأخذ يدلل على ذلك في كتابه «مقاييس اللغة»؛ ومما ذكره: «الرَّهْبَلة» (التجمع والاسترخاء): منحوتة من «رَهَلَ» و «رَبَلَ»؛ وكلمة «الشَّمَيْذَر»: الخفيف السريع، وهي منحوتة من «شَمَذَ» و «شَمَرَ». وهكذا...

بل إن ابن فارس لم يكتف بالشرح الإيتمولوجي للكلمات المنحوتة (على مذهبه) بل ذهب إلى أن النحت قياسي على الرغم من قوله: «وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها».

على أن مؤلفنا لم يعن بمناقشة ابن فارس في مذهبه، وهل يتوافق هذا مع خصائص العربية وطبيعتها أم لا!

والحق أن قياسية النحت عند ابن فارس مقولة – على الرغم من شيوعها- تحتاج إلى تحرير؛ لأنني أرى أنه كان يقصد القياسية على مستوى التحليل الإيتمولوجي ليس غير. إنه يريد أن يقول إن النحت كان له أثر واضح في تكوين اللغة و كان وراء وجود الأفعال الرباعية و الخماسية، ولم يكن يقصد أن نُعْمل النحت في توليد ألفاظ جديدة. وليس أدل على ذلك من أنه لم يقترح لفظًا واحدًا جديدًا بناءً على هذه النظرية.

على أن مؤلفنا لم يلتفت إلى أن اللغويين الذين جاؤوا بعد ابن فارس (ذكر المؤلف منهم: الثعالبي، وأبا علي القالي، والخطيب التبريزي، وابن مالك، وأبا حيان، وغيرهم) لم يأخذوا بهذه النظرية في معالجة الأبنية العربية، ولم يقولوا بقياسيتها. وإن أشاروا إلى الظاهرة من خلال أمثلة قليلة تكررت في معظم الكتب القديمة، وهدفت إلى تيسير التعبير بالإيجاز والاختزال دون أن يقول أحد منهم إنها تعد رافدًا من روافد العربية في التنمية اللغوية.

وفي المبحث الخاص بمواقف المعاصرين من النحت (مطلوب/ ١٧)، يحاول المؤلف أن يتتبع بمنهجية تأريخية مواقف هؤلاء بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر. وقد استبان له أنها مواقف تتراوح بين الرفض المطلق له، والقبول التام به، والحذر من استعماله ووضع القيود والشروط.

أما الرفض المطلق للنحت فقد قال به أنستاس الكرملي، ومصطفى جواد،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والخضر حسين، وعبد الواحد وافي، وأنيس فريحة. وكلهم يجمعون على أن النحت ليس قياسيًا ولا يتوافق مع منهج العربية في توليد الألفاظ وصوغها، كما أن الكلمات التي اقترحها بعض المحدثين وفقا للنحت جاءت نابية ثقيلة على السمع والذوق العربي، ولم يُقدَّر لكثير منها الحياة أو الشيوع.

وعلى الجانب الآخر كان هناك من تحمس للنحت وسيلة فاعلة يمكنها أن ترفد العربية بما تحتاجه من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية. ومن هؤلاء طه الراوي، وساطع الحصري، وعبد الله أمين. وقد اعتمد الكثيرون منهم على رأي ابن فارس في القول بقياسية النحت، كما أكدوا أن العربية في حاجة إلى كل ما يساعدها في مواجهة الحضارة الحديثة والتعبير عنها.

وبين المغالين في القبول والمغالين في الرفض كان هناك فريق يرى الأخذ بالنحت عند الضرورة. وهم يقصدون بالضرورة هنا أن تستنفد أولا وسائل الاشتقاق والمجاز والتركيب والتعريب عند صوغ المصطلح العلمي؛ وحينئذ يلجأ إلى النحت وفقا لشروط وضوابط اجتهد أصحاب هذا الاتجاه في تحديدها، ولعل من أهمها: أن يراعي الذوق العربي، وعدم اللبس، وأن يستخدم الأصلي من الحروف دون الزوائد، وأن يكون المنحوت على وزن عربي ..الخ.

ونستطيع أن نقول إن هذا الاتجاه صار الاتجاه الغالب لدى علماء العربية المعاصرين وواضعي المصطلحات والمترجمين. يأتي في مقدمتهم مجمعا اللغة العربية بالقاهرة، و دمشق، والألوسي، ومصطفى الشهابي، وإسماعيل مظهر، وإبراهيم أنيس، وحلمي خليل، وغيرهم.

بعد هذه الدراسة النظرية عن مواقف اللغويين من النحت، يأتي القسم الثاني من الكتاب الذي أفرده المؤلف لمعجم المنحوتات التي استطاع الوقوف عليها في القديم والحديث. وقد جاء هذا المعجم خاليًا من مقدمة توضح منهجه في اختيار الكلمات أو عرضها، أو الغرض منه !

رتب المؤلف معجمه ترتيبا ألفبائيا وجعله في قسمين: الأول للمنحوتات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

القديمة، والثاني للمنحوتات الحديثة. في القسم الخاص بالمنحوتات القديمة اعتمد المؤلف اعتمادا واضحا على ما أورده ابن فارس في مقاييس اللغة، وكأنه يرى رأيه ويقول بمذهبه! على الرغم مما استقر لدى كثير من اللغويين أن ابن فارس «ركب التعسف والشطط في حمل ما زاد على ثلاثة أحرف على النحت».

بل إن المؤلف بالغ حتى أورد في معجمه هذا كلمات لم يصفها ابن فارس نفسه بالنحت!! كما أخذ برأي القائلين إن بعض أدوات اللغة منحوتة من كلمتين؛ ومن ثم وجدناه يذكر الأدوات: «إذن» و «أيَّانَ» و«لكن» و «لن» و«ليس» و «هلَّا»، وغيرها.

والملاحظة العامة التي يمكن أن نسجلها على المنحوتات القديمة هنا أن كثيرًا منها يتصف بالغرابة والحوشية ولا يكاد يستعمل، كما أن مجالاتها الدلالية لا تناسب المصطلحات العلمية أو الفنية المعاصرة. ولسنا ندري غاية المؤلف من إيراده هذا النوع من الكلمات المنحوتة: هل يوردها للاستعمال المعاصر في العلوم والفنون أم للتدليل على قياسية النحت ؟!

أما المنحوتات الحديثة فقد رتبها أيضا ترتيبًا ألفبائيًا دون أن يصنفها بحسب مجالات الاستعمال، ومن هنا وجدنا - في آنٍ واحدٍ - منحوتات طبية وهندسية وزراعية وكيميائية ...الخ. ومن المؤكد أن هذا الخلط أمر غير منهجي، من شأنه أن يضعف من قيمة المعجم ومن قدر الإفادة منه، إن كان ثمة مطمع في فائدة. ويزداد المرء حيرة حين يلاحظ أن جل مصادر هذا المعجم مصادر مرَّ على إصدارها أكثر من أربعين سنة (من أهم المصادر التي اعتمدها أعمال مصطفى الشهابي الذي توفي ١٩٦٨م، ومعجم «مصطلحات صيانة الطبيعة» الذي ترجمه عبد الحق فاضل في مجلة «اللسان العربي» عام ١٩٧٥م). وعلى الرغم من ذلك لم يعن المؤلف بأن يوضح لنا إن كانت تلك المصطلحات المنحوتة قد قُدِّر لها أن تحيا وتشيع في مجالاتها العلمية ومصادرها أم أن تلك المصادر قد تجاوزتها ولفظتها وآثرت عليها غيرها ؟!

على أن القراءة العجلى لهذه المصطلحات المنحوتة تبين لنا أن الأعم الأغلب منها قد افتقد كثيرًا من الشروط والضوابط التي وضعتها المجامع اللغوية، وارتضاها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المهتمون بصوغ المصطلحات العلمية والفنية؛ لذا جاء بعض هذه المصطلحات هجينًا غريبًا ثقيلًا على السمع والذوق على النحو الذي نراه في الأمثلة التالية:

الاسْتِصْأَرْض: استصلاح الأرض.

التَّنَظْطَبيعي: التناظم الطبيعي.

الرَّضْقَنَائص: روْض القنائص.

الصَّيْرِياضي: الصيد الرياضي.

ولسنا في حاجة إلى تأكيد أن هذه المصطلحات وأمثالها جاءت ثقيلة مبهمة يصعب الوقوف على دلالتها من غير الرجوع إلى الأصول التي نحتت منها، بل لا أبالغ إن قلت إن تلك الأصول أكثر سلاسة وقبولا من هذه المصطلحات.

ومهما يكن من أمر فقيمة الكتاب تكون في القضايا التي يطرحها والأفكار التي يثيرها. وقد حاولنا أن نضيء هذه القضايا والأفكار لعلها تدفع إلى مزيد من الأطروحات العلمية المتميزة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً